آليات المحافظة على التراث المعماري بالمغرب خلال الفترة الاستعمارية: حصيلة وتقويم

Mechanisms of preserving the architectural heritage in Morocco during the colonial period: Outcome and evaluation

أ.د/ محمد لملوكي

أستاذ التعليم العالي مشارك بقسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة ابن زهر أكادير

Dr. Lmoulouki Mohamed

Associate Professor of Higher Education, Department of History - Faculty of Arts and Human Sciences - Ibn Zohr University Agadir morocco

m.lmoulouki@uiz.ac.ma

الملخص:

في إطار المراجعات والتطورات الحاصلة على مستوى الوعي بالذات والهوية الوطنية، يظهر التراث المعماري كمعطى حامل لأبعاد ثقافية عاكسة لمستوى وعي الشعوب والحكومات بذاتها ورغبتها في تحقيق المواطنة والاعتزاز بها. والمغرب كغيره من الدول التي خضعت للاستعمار خلال القرن الماضي بدأت فيه هذه الموجة من إعادة التفكير في جزء من التراث الحامل لذاكرة فترة من تاريخه الاستعماري خلال القرن الماضي. ينبغي التعامل معها بموضوعية وإيجابية. ذلك أن هذه الفترة أسست لمقاربة تراثنا المعماري والمحافظة عليه، وإن بمنظور غربي انتقائي ومصلحي. وآن الآوان أن يعاد النظر في تلك السياسة على ضوء مستجدات البحث ونتائجه وعمليات التنقيب الأثري ومكتشفاته.

يتكون هذا الموروث المعماري، الذي هو موضوع هذا المقال، من مدن ومواقع تاريخية، مثل مدينة فاس ومدينة الرباط ومدينة مكناس وغيرها من المدن التاريخية المغربية، بصمتها الفترة الاستعمارية بمخططاتها العمرانية وسياستها التدبيرية، كما طبقت فيها عمليات صون وترميم واسعة وفق توجهات مدارس الصون والترميم المتعارف عليه، وفي احترام تام للخبرة المحلية والنمط التقليدي للبنايات. يظل النقاش حولها موزعا بين مناصر ومعارض، بين من يجعلها مؤسسَة لمسلسل المحافظة على الموروث المغربي وآخرون يرون فيها سببا في حصار هذا التراث وتعطيلا لمسار تطوره التاريخي. وبينهما طرف ثالث يجعل من المغرب بلدا محظوظا بسلسلة الإجراءات والتدابير الاستعمارية المبكرة، تشريعات وقوانين ومؤسسات ودوائر إدارية ثم أوراش ترميم وإحياء لمعالم وآثار تاريخية، التي حدّت نسبيا من تأثير التحديث التقني على التراث المحلي به. وهم بذلك يعقدون مقارنات بين السياسة العمرانية للحماية الفرنسية بالمغرب ذات الطابع المحافظ، مع مثيلتها من دول العالم الثالث التي خضعت للحركة الاستعمارية والتي اتبعت فيها سياسات تدميرية غير مكترثة بتراث المجتمعات المحلية .

ورغم أن آليات المحافظة على التراث المعماري التي طبقت بالمغرب خلال الفترة الاستعمارية، كرست شعار عدم المساس بالتراث المعماري المغربي الأصيل ، وسعت إلى ترميمه وحمايته، فلم تكن تخلو من رغبة في إبراز تفوق القيم الثقافية الغربية على القيم الإسلامية في ميدان العمارة وتخطيط المدن ..

واليوم، تحت ضغط الحداثة والتحولات الكبرى في حياة المجتمعات، نشهد عودة قوية إلى البحث عن أصالة الموروثات التقليدية واستثمار حمولتها القيمية في التعايش مع البيئة والمحيط، وتحقيق التنمية. فمرحلة النظرة الغرائبية إلى التراث المعماري الأصيل التي تكرست مع جيل المستكشفين والدارسين الغربيين ومرحلة التغني والتحدث بمزاياها وخصائصها ينبغي القطع معها، لنبدأ مرحلة جديدة من الواقعية، نعتبر فيها مدننا العتيقة فضاءات شكلت لزمن غير زماننا ولساكنة غيرنا، ووفق ظروف غير الظروف التي نعيشها وهذا المنظور يفرض علينا وضعها في إطار نسق فكري منتج لها، والغوص في الأبعاد والمقاصد التي تحكمت في إنشائها

الكلمات المفتاحية
التراث المعماري-السياسة الاستعمارية-المملكة المغربية–الهوية والصون.

Abstract:

In the context of reviews and developments in self-awareness and national identity, architectural heritage appears as a carrier of cultural dimensions that reflect the level of awareness of peoples and governments themselves and their desire to achieve citizenship and pride in it. Like other countries that were colonized during the past century, Morocco began this wave of rethinking about a part of its heritage that carries the memory of a period of its colonial history during the past century. It should be dealt with objectively and positively. This period established an approach to our architectural heritage and its preservation, albeit from a selective and self-serving Western perspective. It is now time to reconsider that policy in light of the developments of research, its results, and archaeological excavations and discoveries. This architectural heritage, which is the subject of this article, consists of cities and historical sites, such as the cities of Fez, Rabat, Meknes, and other Moroccan historical cities, with their colonial-era urban plans and management policies. They also implemented wide-ranging conservation and restoration operations according to recognized schools of conservation and restoration, and with full respect for local expertise and the traditional style of buildings."

The debate over it remains divided between supporters and opponents, between those who make it an institution for the preservation of Moroccan heritage and others who see it as a reason for the siege of this heritage and a hindrance to its historical development. And between them, a third party makes Morocco a fortunate country with a series of early colonial measures and procedures, legislation and laws, institutions and administrative circles, and restoration and revitalization projects for historical landmarks and monuments, which relatively reduced the impact of technological modernization on local heritage. In doing so, they make comparisons between the urban policy of French protection in Morocco, with its conservative character, and its counterparts in third world countries that were subject to the colonial movement and in which destructive policies were followed that were not concerned with the heritage of local communities. Although the mechanisms for preserving architectural heritage that were applied in Morocco during the colonial period

According to circumstances other than those we live in, and from this perspective, we are required to put them in a productive intellectual framework, and dive into the dimensions and purposes that governed their creation.

Keywords:

architectural heritage, colonial policy, the Kingdom of Morocco, identity, and preservation.

المقدمة

بصمت الموجة الاستعمارية التي عمت جل البلدان العربية والإسلامية في الفترة المعاصرة طريقة التعامل مع التراث المعماري ببلداننا. وتعد منطقة شمال إفريقيا أكثر المناطق التي تجلت فيها السياسة الاستعمارية الفرنسية على مستوى المعمار. فقد حظي الموروث العمراني باهتمام كبير منذ بسطت نفوذها عليها وسوت خلافاتها الامبريالية مع القوى الاستعمارية. فاستصدرت قوانين وتشريعات تهم السياسة العمرانية منذ ١٩١٢، وهي السنة التي بدأ فيها نظام الحماية الفرنسية بالمغرب، ولم يقف الاهتمام الاستعماري بالإرث العمراني المحلي عند هذا المستوى، بل تعداه إلى خلق هيئات

ومؤسسات لتدبير شؤونه مثل مصلحة "الفنون الجميلة"[1] وفتحت أوراش ترميم وصيانة للعديد من المعالم التاريخية والآثار البارزة في المغرب، كما سيأتي الحديث عن ذلك لا حقا. سنحاول في هذا المقام، عرض آليات المحافظة على التراث المعماري التي اتبعها الاستعمار، ومناقشة الحيثيات التي أحاطت بهذه السياسة الفرنسية الاستعمارية بالمغرب, التي امتدت من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٥٦م، وأبرز الأطر والشخصيات التي ساهمت في هذه السياسة، مبرزين في الأخير حدود استثمار هذه التجربة في التعامل مع التراث في سياستنا الحالية. وسندنا في هذا ما أمكننا الاطلاع عليه من وثائق وصور ومستندات ضمن أرشيف الحماية بمديرية التراث بالرباط، وما تحصل لدينا من معلومات من مراجع الفترة الاستعمارية.

مشكلة البحث:

1- طبيعة المحافظة والصون التي قامت بها السياسة الاستعمارية في تعاملها مع التراث المحلي وحدود استثمار تجربة الاستعمار ورصيدها في الموضوع.

هدف البحث:

1- تعزيز الهوية الوطنية عن طريق سياسة صون التراث المعماري المحلي مع تثمين التراكم الاستعماري ومراجعة العديد من إجراءاته وسياساته على ضوء الوعي بالذات ونتائج البحث العلمي والاكاديمي.

I- مراحل السياسة الاستعمارية الفرنسية حول التراث المعماري بالمغرب

تندرج السياسة الاستعمارية إزاء تراثنا المعماري المغربي ضمن محطات تاريخه الطويل والضارب في أعماق التاريخ. تستلزم النظر إليها في سياقها العام وتقويمها برؤية واقعية تتبع أهم محطاتها، وتكشف أهم مكامن الخلل وجوانب القوة فيها. فعادة ما تقسم المرحلة الاستعمارية عند الحديث عن صون التراث المعماري المغربي وفق المنظور الحديث، إلى مرحلتين متمايزتين: الأولى؛ تمتد من ١٩١٢ كبداية فعلية للحماية الفرنسية على المغرب إلى سنة ١٩٢٥ كنهاية لفترة المارشال "ليوطي" أول مقيم عام فرنسي بالمغرب، ثم تليها مرحلة ثانية تربط بين هذا التاريخ الأخير وسنة ١٩٥٦ كنهاية رسمية للاحتلال الفرنسي للمغرب.

١._ مرحلة إرساء أسس تجربة صون التراث المعماري بالمغرب (١٩١٢ – ١٩٢٥م)

من أهم خصائص المرحلة الأولى من الحماية بالمغرب هو ارتباطها بشخصية الجنرال ليوطي (Hubert Lyautey) : كأول مقيم عام فرنسي بالمغرب[2] جاء إلى المغرب ومعه تجربة غنية في مجال التعامل مع العمران " الأهلي" المحلي للمستعمرات. بدءا بالفيتنام سنة ١٨٩٤م و انتهاء بالجزائر التي مارس فيها سياسة تدميرية للنسيج العتيق بها[3] فكان المغرب بالنسبة إليه، ميدانا خصبا لتطبيق أفكاره ومفاهيمه وتدارك الأخطاء في سياسته مع التراث المحلي للمستعمرات. شكل المعمار أحد ركائز سياسته وذلك بذريعة احترام ثقافة "الأهالي" وحضارتهم التي رفعها كشعار منذ توليه شؤون المغرب عام ١٩١٢م. وفي هذا المضمار يمكن اعتبار نهجه هذا نسخة معدلة من سياسة "نابليون بونابرت" الاستعمارية إبان وجوده بمصر. هذه السياسة التي ما فتئ يروج لها ويدافع عنها في العديد من المحافل الدولية وعن طريق الرسائل والمقالات والمحاضرات. بناها ليوطي على ثلاثة مبادئ أساسية:

- الفصل بين المجال المعماري المحلي والمجال المعماري الأوربي.
- إقامة المدن الجديدة لسكن الأوربيين وفق تصور مهندسه المعماري "بروست Prost"

- سياسة صون التراث المحلي والمحافظة عليه، عبر آليات التصنيف والترميم.

تميزت المرحلة ما بين ١٩١٢ و ١٩٢٥ بتطبيق الاستعمار الفرنسي أسلوب المهادنة مع التراث من جهة، وبتشبث وثيق للمغاربة بحضارتهم ومعمارهم وثقافتهم وحرفهم وعدم انجذابهم نحو المستحدثات التقنية للعصر ونفور عام وشبه تعبئة مجتمعية ضد المدن الجديدة الاوربية من جهة أخرى.

٢ _ مرحلة الاستمرارية المتدبدبة (١٩٢٥ – ١٩٥٦م)

تختلف تماما عن سابقتها، إن على المستوى الذاتي أو الموضوعي. فإذا كانت المرحلة الأولى أدارها المقيم العام "ليوطي" وحده، فهذه الأخيرة تعاقب على التدبير خلالها حوالي ١٤ مقيما عاما. وهو ما يعني تباينا في المقاربات والسياسات حول مسألة التراث المعماري تبعا لتطور الاوضاع الداخلية والدولية. ومن جهة أخرى بدأ المغاربة ينجذبون نحو النماذج المعمارية الاستعمارية "المدن الجديدة" وتآكل صمودهم أمام قوة إغراء التقنية الغربية ومتطلبات الحياة العصرية. عكست ذلك كثرة الطلبات المرفوعة إلى مصالح المحافظة على التراث "مصلحة الفنون الجميلة" من لدن المغاربة إما قصد الإصلاح أو إعادة البناء والتجديد؛ حيث سجلت حوالي ٣٥٠ طلبا سنة ١٩٢٥ وتضاعف هذا العدد سنة ١٩٢٦ ليصل إلى حوالي ١٢٠٠ طلبا سنة ١٩٢٧[٤]

II. مميزات السياسة الاستعمارية في التعامل مع التراث المعماري

١. الفريق الإعلامي والإشهاري : رافق فريق إعلامي "ليوطي" في سياسته الاستعمارية بالمغرب. أشهرت أعماله وإنجازاته وقدمته كمهندس لسياسة المحافظة على التراث الأهلي بالمغرب ومهووس بالفن الإسلامي والمغربي بشكل خاص[٥]. وكان "ليوطي" نفسه لايترك أي مناسبة تمر دون الترويج لسياسته هذه، سواء في اللقاءات العلمية أو في كتاباته الشخصية أو في خطاباته السياسية. واستطاع بهذه السياسة الدعائية أن يحقق مكاسب متعددة. فهو بذلك يبعث رسائل اطمئنان للفرنسيين وتحديدا للأصوات المنددة بالسياسة التدميرية التي مارسها في الجزائر من جهة، ويحاول طمأنة "الأهالي" الذين سيرون في سياسته هذه مهادنة تجاه تراثهم وثقافتهم من جهة أخرى.

ومن الذين اشتهروا بالدعاية لسياسة ليوطي ورافقوه في تنفيذ سياسته "الأخوان طارو les Fréres Tharaud" (جيروم Jérôme و جون Jean) في مؤلفاتهم حول مراكش سنة ١٩٢٠(Marrakech ou les seigneurs de l’Atlas;)، وحول مدينة الرباط سنة ١٩٢٤ (Rabat ou les heures marocaines) وحول فاس سنة ١٩٣٠ (Fés ou les bourgeois de l’islam,) نقلوا من خلالها ثقافة المجتمع المغربي وعاداته وتاريخه الى المجتمع الفرنسي والأجنبي بشكل عام. وظفوا في ذلك خبرتهم المهنية وعلاقاتهم الاجتماعية مع الأعيان والوجهاء. فجاءت كتاباتهم مليئة بالمشاهدات والمقارنات الطريفة التي لا يمكن الالتفات إليها لدى المغاربة.

ب. الفريق العلمي والإداري:

اختار الجنرال ليوطي منذ توليه شؤون الحماية بالمغرب فريقا إداريا متخصصا وخبيرا في قضايا التراث الأهلي. أوكلت إليهم مهام تسيير الادارات المعنية بالتراث الأهلي، من أمثال هنري بروست (Henri Prost) وطرانشان دو لونيل (Tranchant de Lunel) وهنري تيراس(,Henri Terrasse) وجورج مارسي (George Marçais) وبروسبير ريكار (Prosper Ricard) وبوريس ماسلوف (Boris maslow) وغيرهم. سنعرض لمحطات من سير بعضهم، ممن لهم أثر ظاهر على سياسة المحافظة على التراث المعماري بالمغرب في فترة الحماية

- **طرانشان دو لونيل Tranchant de Lunel:**

هو مهندس وفنان، عاش ما بين ١٨٦٩ و ١٩٤٤. زار العديد من البلدان كالهند وفارس والصين. عينه ليوطي عام ١٩١٢ كمحافظ للمآثر التاريخية. أحدث " مصلحة العاديات والفنون الجميلة service des Antiquités et des beaux arts".[٦] أشرف على العديد من أوراش الترميم بمكناس وفاس وسلا والرباط وقصبة الأوداية وقبور السعديين...استعانت فرنسا بخبرته في هندسة مسجد باريسّ على نمط العمارة المغربية الاندلسية ما بين ١٩٢٢ و١٩٢٦م.

جولي بورلي (Jules Borly): عاش ما بين ١٨٧٨ و ١٩٤٧م، تولى إدارة "مصلحة الفنون الجميلة" بداية العشرينات من القرن الماضي. له ذوق فني وشعري وتكوين قانوني. وجهت إليه انتقادات على إثر أعمال ترميم بعض المعالم الأثرية كصومعة الكتبية بمراكش وموقع شالة بالرباط كانت سببا في عزله من منصبه في الثلاثينيات.[٧]

أسهمت أبحاث هؤلاء بشكل كبير، في التعريف بجوانب مهمة من تاريخ الحواضر بالمغرب. كما يبدو جليا في أعمال "دوفيردان Deverdun" حول مراكش و"لوتورنو Le Tourneau " حول مدينة فاس و"تيراسTerrasse " حول المدن الأميرية أو العتيقة و"كايي Caillé " حول مدينة الرباط... تعد كتاباتهم مرجعا في الدراسات المعمارية والفنية والأثرية.

٢. إجراءات تشريعية وقانونية:

- التصنيف/ التقييد classement: يعود هذا الإجراء في أصله إلى المجتمع الأوربي بداية القرن ١٩م. وكان يقصد به ترتيب المعالم حسب أهميتها بغرض برمجة ترميمها.[٨] وجد بالمغرب ضمن الجهاز الإداري الذي أرساه المعمر بعد توقيع الحماية سنة ١٩١٢. تشترك في إصدار مقتضياته القانونية وضوابطه التنظيمية كل من مؤسسة المقيم العام ذات السلطة الفعلية ومؤسسة السلطان ذات السلطة الرمزية كما هو معمول به خلال الفترة الاستعمارية. وهكذا جاء أول ظهير شريف صادر عن السلطان بتاريخ ٢٦ نونبر ١٩١٢، ينص على المحافظة على المعالم التاريخية والكتابات المنقوشة كما يلي: "توضع الآثار التي تعود إلى فترة ما قبل الإسلام وقصور أسلافنا بأسوارها وملحقاتها والمعالم الدينية والدنيوية التي لها قيمة تاريخية أو فنية...تحت الرقابة الخاصة للمخزن الذي سيتولى حمايتها". وهو نص يحمل في ثناياه أسئلة عميقة ومُؤسسِة لمسألة المحافظة وإنقاذ التراث المعماري بالمغرب. فمصطلح "الآثار" و"الاهتمام بفترة ما قبل الإسلام" و"القيمة التاريخية والفنية" و"الحماية" جميعها مفردات تستحق وقفة مع مضمونها وتوظيفها الجديدين في الوسط المغربي غداة توقيع الحماية. فهي أفكار غربية وجديدة على المجتمع المحلي. هي وليدة تحولات عميقة في مجتمع أوربا بعد التحولات التقنية الكبرى به. سيتم إسقاطها على مجتمع المستعمرات، ليبقى التساؤل مشروعا حول الكيفية التي تم بها هذا الإسقاط. هل كان مطلوبا؟ أم كان مفروضا؟ أم تم بطريقة طبيعية وعفوية شأنه شأن باقي مفاهيم الحداثة الغربية كالديمقراطية وحقوق الإنسان ؟

تمكننا دراسة تجربة فرنسا بمختلف بمستعمراتها (الجزائر نموذجا) من فهم ملابسات تطبيق سياسة المحافظة على التراث المحلي. ففي ظل الاستعمار الفرنسي للجزائر، تعرضت آثار الفترة الإسلامية للتهميش بل وللتدمير أحيانا. ولم يتسن لفرنسا تدارك سياستها هذه إلا بعد ظهور تيارات وجماعات ضاغطة خاضت معارك سياسية وإعلامية من أجل توقيف آلة الهدم وإرساء سياسة محافظة على التراث الأهلي. فقد انتظرت الجزائر حوالي خمس وسبعين سنة (٧٥) لكي يتشكل بها جيل من الفرنسيين، الذين ولدوا بالجزائر، يتزعمون حركة الدفاع عن التراث الأهلي عبر تكوين لجن وجمعيات مثل "لجنة قدماء الجزائر Comté du vieil Alger" تنشر أفكارها عبر وسائل إعلام مكتوبة مثل "le Dépêché Algerien" و" la revue Nord-Africaine".[٩] توجت هذه الجهود بتعيين "سلستين جونارت (Celestin Jonnart)" سنة ١٩٠٠م عاملا عاما لفرنسا بالجزائر واضعا سياسة رد الاعتبار للتراث الأهلي بالجزائر أولوية في برنامجه.

وسط هذه الأجواء وضعت الحماية الفرنسية بالمغرب أولى لبنات سياستها تجاه التراث المعماري المغربي بسن قوانين التصنيف للمعالم التاريخية. حملت طابعا تقليديا مخزنيا على مستوى الشكل (حمدلة واسم السلطان وتوقيعه،....) وطابعا حداثيا (حماية التراث والمحافظة عليه) على مستوى المضمون كما هو مبين في النموذج أسفله).

نموذج النصوص القانونية الصادرة بخصوص تصنيف أحد المآثر التاريخية بالمدن المغربية زمن الاستعمار الفرنسي

8 — Dahir du 3 chaoual 1332 (25 août 1914) portant classement comme monuments historiques des remparts intérieurs de Fès jedid

Louange à Dieu Seul :

(Grand Sceau de Moulay Youssef),

A Nos serviteurs intègres, les gouverneurs et caïds de Notre Empire Fortuné, ainsi qu'à Nos sujets ;

Que l'on sache par les présentes-puisse Dieu Très Haut en illustrer la teneur ;

Que Notre Majesté Chérifienne,

Considérant l'intérêt qui s'attache au point de vue de l'art et de l'histoire à la conservation des anciens remparts de la ville de Fès.

Vu notre dahir du 17 Rebia I 1332 (13 février 1914) ;

Vu l'avis du chef du service des antiquités, beaux-arts et monuments historiques ;

Sur la proposition de Notre Grand Vizir,

A DECRETE CE QUI SUIT :

Article unique : Les remparts intérieurs de Fès jedid, partant de la grande enceinte, au Mellah, comprenant les portes dites Bab Mellah et Bab Semmarin, contournant le quartier dit Zebbala et aboutissant à Bab Dekkaken sont classés comme monuments historiques.

Le commissaire Résident Général,
LYAUTEY

Fait à Rabat, le 3 chaoual 1332
(25 août 1914)

B.O. N° 97 DU 7 SEPTEMBRE 1914 P. 705

(نموذج النصوص القانونية الصادرة بخصوص تصنيف أحد المآثر التاريخية بالمدن المغربية زمن الاستعمار الفرنسي.) [١٠]

شملت عملية التصنيف مجموع الآثار ذات الطابع الديني أو غيره من أسوار ومساجد ومدارس وقصبات ومواقع أثرية. بدءا بالمجالات الحضرية الكبرى كالرباط وفاس ومكناس ومراكش ثم المواقع الأثرية البارزة كموقع وليلي وليكسوس،...واتسعت العملية مع الزمن لتشمل الآثار بمدن أبعد جغرافيا عن العاصمة تبعا للأهمية الرمزية والتاريخية وكذلك الفنية. وهنا لا نستطيع الجزم بموضوعية معايير الانتقاء في الفترة المبكرة من الحماية ولا حتى ما بعدها. غير أن طبيعة البنية العقارية كانت، بدون شك، حاسمة في تسريع العملية أو عرقلتها. فقد تأخر تصنيف فندق النجارين بمدينة فاس على أهميته إلى ما بعد صدور قانون جديد سنة ١٩١٦ يسمح للدولة بوضع اليد على الملك الخاص من أجل المنفعة العامة. وفي مقابل ذلك كانت أسوار المدن وتحصيناتها بحكم تبعية ملكيتها للدولة من أولى عمليات التصنيف المبكرة.

- نماذج من المباني التاريخية والمواقع المرتبة في قائمة الآثار خلال عهد الحماية:

المدينة	المباني التاريخية المرتبة	الرقم والتاريخ بالجريدة الرسمية
مراكش	ظهير بتاريخ ١١ غشت ١٩١٤ المتعلق بترتيب أسوار مراكش.	رقم ٩٥ بتاريخ ٢١ غشت ١٩١٤
	ظهير بتاريخ ٢٨ يناير ١٩١٦ المتعلق بترتيب مدرسة مولاي يوسف بمراكش	رقم ١٧٢ بتاريخ ٠٧ فبراير ١٩١٦
	ظهير بتاريخ ١٩ نونبر ١٩٢٠ المتعلق بترتيب منطقة الحماية حول الكتبية بمراكش	رقم ٤٢٣ بتاريخ ٣٠ نونبر ١٩٢٠
	ظهير بتاريخ ١٩ نونبر ١٩٢٠ المتعلق بترتيب منطقة الحماية داخل وخارج سور المدينة وسور أكدال بمراكش	رقم ٤٢٣ بتاريخ ٣٠ نونبر ١٩٢٠.
	ظهير بتاريخ ١٩ نونبر ١٩٢٠ المتعلق بترتيب مسجد الكتبية بمراكش	رقم ٤٢٣ في ٢٣ نونبر ١٩٢٠
	ظهير بتاريخ ٣١ دجنبر ١٩٢١ المتعلق بترتيب قبور السعديين، والسقايات الثلاثة بمراكش	رقم ٤٨٢ في ١٧ يناير ١٩٢٢.
فاس	ظهير بتاريخ ٣ شوال ١٣٣٢هـ متعلق بترتيب أسوار فاس كمعالم تاريخية	رقم ٩٧ بتاريخ ١٩١٤/٠٩/٠٧ ص ٧٠٦
	ظهير بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩١٥ متعلق بترتيب المدارس المرينية بفاس: مدرسة الصهريج ، مدرسة العطارين، مدرسة البوعنانية، مدرسة الصفارين، المدرسة المصباحية، مدرسة الشراطين،...	رقم ١٢٣ في فاتح مارس ١٩١٥
تيزنيت	ظهير بتاريخ ٠٤ يوليوز ١٩٣٢ متعلق بترتيب أسوار وأبواب وحصن تيزنيت	رقم ١٠٣١ بتاريخ ٢٩ يوليوز ١٩٣٢
تارودانت	ظهير بتاريخ ٠٧ شتنبر ١٩٣١ متعلق بترتيب أسوار مدينة تارودانت.	رقم ٩٨٨ بتاريخ ٠٢ أكتوبر ١٩٣١

المرجع: الموقع الالكتروني لوزارة الثقافة المغربية بتاريخ ٢٥,٠١,٢٠١٥ http://www.minculture.gov.ma

تترتب على هذا الإجراء بعد صدوره بالجريدة الرسمية آثار قانونية تجعل المبنى المصنف في منأى عن المس به من طرف أي جهة كانت إلا بترخيص وإذن من الجهاز الإداري الوصي وفي إطار لا يخل بعمقه التاريخي وخصوصيته المعمارية. ويمكن كذلك أن يستفيد من تدخلات ضمن مشاريع المحافظة والترميم. كما تستفيد المعالم المصنفة مآثر تاريخية من حماية قانونية لمحيطها وضوابط لارتفاقها؛ بهدف ضمان جمالية المدينة العتيقة.

نورد في هذا الصدد أمثلة متعلقة بأسوار بعض المدن المغربية التي كانت ضمن صدارة لائحة التصنيف في بداية الحماية؛ وهي كما يلي:

_ منطقة منع البناء(Zone non aedificandi):

تختلف هذه الضابطة في حجم المسافة حسب موقع المعلمة داخل النسيج العتيق أو خارج أسواره. فإذا كانت المسافة المعنية بهذا الإجراء محددة في ستة أمتار (٦م) في حالة أسوار مدينة فاس؛ والتي يمكن تعليلها بالخصوصية الطبوغرافية لموضع أسوار المدينة، فإنها تصل في مدن عتيقة أخرى إلى حوالي ثلاثون مترا (٣٠م) في الداخل وحوالي مائتي وخمسون مترا (٢٥٠م) خارج الأسوار. وما بين مائة وخمسون مترا (١٥٠م) ومائتي وثمانين مترا (٢٨٠م) بمحاذاة المعلمة المعنية بالتصنيف كما هو الشأن بالنسبة لمسجد الكتبية بمراكش.[١١]

_ منطقة منع التعلية:

يهدف القانون بهذا الإجراء إلى حماية المنظر الحضري وضمان جمالية المدينة العتيقة ككل والمعلم الأثري إذا تعلق الأمر بوحدة مستقلة. فلا يسمح بارتفاع المباني في المناطق المجاورة للأسوار والمعالم التاريخية المصنفة مراعاة للهدف السالف الذكر. ففي حالة مدينة فاس تحدد هذه المنطقة بعرض أربعة وعشرين مترا (٢٤م).

_ منطقة الحماية الفنية (Règlement de protection artistique):

تطبق هذه الارتفاقات (servitudes) داخل المناطق المصنفة بالمدن العتيقة وتوسع هذا التطبيق ليشمل، ابتداء من سنة ١٩٢٤، بعض المباني بالمدينة الأوربية الجديدة[١٢]تم فيها التنسيق بين مصلحة الفنون الجميلة ومصلحة التعمير ذات الاختصاص بالمجال الجديد. تشير هذه الضوابط إلى ضرورة احترام الطراز المعماري "الأهلي" المغربي بشكل يراعي الخصوصيات المحلية لكل مدينة بل ولكل حي. وذلك باستعمال تقنيات ومهارات ومواد بناء محلية والتنصيص على ذلك في النصوص التشريعية والقانونية بألفاظ مثل: البني المكناسي، والبني التازي، والبني الصويري،...إلخ

٣. إجراءات إدارية ومؤسساتية:

من بين أهم الإجراءات الإدارية التي قامت بها السياسة الاستعمارية في الموضوع هو خلق مصلحة الفنون الجميلة"، سنة ١٩١٢م بموجب قرار المقيم العام الفرنسي المارشال ليوطي بتاريخ ٢٨ نونبر ١٩١٢، أنيطت بها مهمة المحافظة على التراث المعماري...وخلال سنوات قليلة عرفت مجموعة من التسميات أطلق عليها اسم" مصلحة الفنون الجميلة والمآثر التاريخية" في سنة ١٩٢٤. وكانت هذه المصلحة في بدايتها تابعة لديوان المقيم العام، ثم تحولت بموجب ظهير ١٧ دجنبر ١٩٢٠ المتمم والمعدل لظهير ٢٦ يوليوز ١٩٢٠ إلى وصاية الإدارة العامة للتعليم العمومي والفنون الجميلة والآثار.[١٣]

ألحقت هذه المصلحة بمديرية التعليم " direction générale de l’Instruction publique" بقرار وزاري صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٩ مارس ١٩٢٠، ثم ألغي هذا القرار سنة ١٩٤١ وألحقت بمصلحة مديرية الشؤون السياسية؛[١٤] كما تم توسيع صلاحيات هذه المصلحة من مراقبة التراث المحلي إلى إعطاء الرأي في طلبات رخص البناء المتعلقة بالمشاريع العمرانية في المجال العمراني الحديث.[١٥]تولى الإشراف عليها شخصيات بارزة مثل موريس طرانشان دو لينال (Maurice Tranchant de Lunel)[١٦] وجولي بورلي (Jules Borely)[١٧]

تفرعت عن مصلحة الفنون الجميلة مؤسسات عدة تبعا لتوسيع مجال تدخلها وتبعا لتطور تجربة المحافظة على التراث "الأهلي" من جهة ثانية. فقد أراد القائمون على هذا المشروع التراثي أن تكون كل الإجراءات التي يقومون بها حامية له من الحداثة القوية التي أتى بها الاستعمار[١٨]وفي الوقت نفسه حامية للتراث المحلي من "الأهالي" أنفسهم، والذين يبدون رغبة كبيرة في مسايرة الحياة العصرية في شتى مناحي الحياة كما يعكس ذلك حجم طلبات رخص البناء والإصلاح الموجهة لمصلحة الفنون الجميلة خلال العقد الثاني من عهد الحماية.

٤. عمليات التدخل في التراث المعماري ومسطرته:

قامت سلطات الحماية بالتدخل في المدن العتيقة المغربية بهدف ترميم العديد من معالمها التاريخية. واتبعت في ذلك منهجية خاصة تستند إلى ما وصلت إليه الاتجاهات الفكرية في المحافظة على التراث وصيانته. حرصت على استعمال مواد البناء واليد العاملة المحليتين تحت إشراف مهندسين لهم تصور واضح ومتناغم مع مشروع ليوطي في التعامل مع تراث "الأهالي". الذي يعد في نظرهم "غير معني بالثورة الصناعية (أي التحديث) ويجب أن يبقى بعيدا عن تأثير التعمير الغربي". ولم يكن هذا الحرص على الاحتفاظ بما هو أصيل ومحلي حُبّا في هذا الإرث لعينه، بل مصلحة في توظيفه في الترويج السياحي لمؤهلات المغرب في هذا الصدد، وإغراء الفرنسيين بالمجيئ إلى زيارته. كما باشرت عمليات إصلاح لبعض المعالم الأثرية المتردية وترميمها، ثم أتبعت كل ذلك بإجراءات أخرى؛ مثل عقد معارض للترويج للتراث المحلي وطنيا ودوليا، والترويج الإعلامي له عبر البطائق البريدية والمقالات الصحفية وغيرها.

وانسجاما مع هذا التوجه كان مشروع "مدار فاس la Tour de fés" من أولى التدخلات في تراث مدينة فاس غداة توقيع الحماية. ينبني هذا المشروع على تهيئة طريق بطول خمسة عشر (١٥) كيلومتر بمحاذاة أسوار المدينة. وذلك بهدف تمكين الزائر (السائح) من المرور على جميع أبواب النسيج العتيق بشكل سلس. فكان هذا الانجاز من أولى الصور التي تم الترويج لها في الإعلانات السياحية حول المدينة. ثم تبع ذلك أوراش ترميم سبق ذكر بعضها كموقع شالة والكتبية وقبور السعديين،...وغيرها بلغ حرص الجهات المعنية على احترام القواعد والتقنيات في الصيانة والترميم إلى إعفاء بعض المسؤولين عليها كما حصل مع "جولي بورلي Jules Borely".

وكانت عملية التدخل في التراث المعماري تتم وفق مسطرة إدارية محددة وبدوافع ظرفية متعددة. تتضمن المراسلات والتقارير الرسمية التي كانت تتداول في هذا الأمر بين السلطات المحلية المعنية وتحديدا البلديات والمفتشية الجهوية وبين السلطات المركزية (مصلحة الفنون الجميلة) بعضها كالحاجة إلى الإبقاء على جمالية المدينة والتحكم فيها عبر أبوابها، ثم المصلحة المعمارية التي تفرضها سلسلة القوانين الصادرة بشأنها، ثم الضرورة اليومية المرتبطة بمشاريع الطرق وإدخال بعض المرافق الحديثة الى النسيج العتيق.

وقبل التدخل تطالب الهيئة المركزية بتقارير تشخص حالة البناية المراد التدخل فيها مرفقة بصور فوتوغرافية ثم تقرير عن تكلفة الإنجاز..ولم تكن كل الحالات المقدمة تجد قبولا واستجابة، بل رفضت العديد منها بذريعة العوز المالي الذي تشتكي منه البلدية. فكان يطلب من المالكين أو المستغلين (سور مدينة فاس مثلا) إصلاح الأضرار، أو يطلب من الجهة المسببة للتدهور إصلاح الأضرار الناتجة ...كما كانت المصالح المعنية تتحرى مدى تصنيف المناطق المعنية قبل مباشرة الأشغال. وكانت عملية الترميم تنجز تحت إشراف المهندس البلدي الذي يتابع الأعمال ومدى موافقتها للقواعد المنصوص عليها، كما يظهر من خلال المراسلة الأنموذج أسفله.

(أنموذج للمراسلات والتقارير بين الهيئات الإدارية المركزية والمؤسسات المحلية)
المصدر: أرشيف مديرية التراث - وزارة الثقافة المغربية).

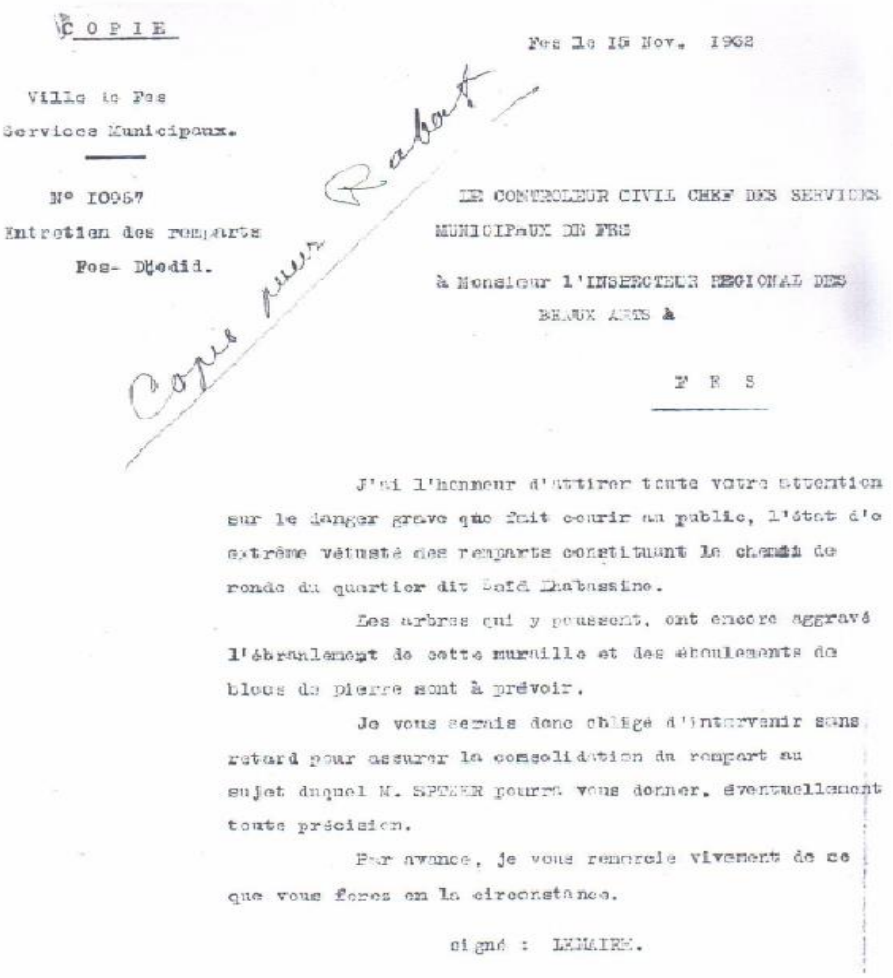

COPIE

Fes le 15 Nov. 1962

Ville de Fes
Services Municipaux.

N° 10967
Entretien des remparts
Fes- Dj°did.

Copie pour Rabat

LE CONTROLEUR CIVIL CHEF DES SERVICES MUNICIPAUX DE FES

à Monsieur l'INSPECTEUR REGIONAL DES BEAUX ARTS à

F E S

J'ai l'honneur d'attirer toute votre attention sur le danger grave que fait courir au public, l'état d'e extrême vétusté des remparts constituant le chemin de ronde du quartier dit Bab Chabassine.

Les arbres qui y poussent, ont encore aggravé l'ébranlement de cette muraille et des éboulements de blocs de pierre sont à prévoir.

Je vous serais donc obligé d'intervenir sans retard pour assurer la consolidation du rempart au sujet duquel M. SPITZER pourra vous donner, éventuellement toute précision.

Par avance, je vous remercie vivement de ce que vous ferez en la circonstance.

signé : LEMAIRE.

5. بعض المراجعات في التدخلات التقنية في المعالم التاريخية:

هناك إشارات عدة في مسلسل المحافظة على التراث المعماري وإنقاذه خلال عهد الحماية تدل على المتابعة التي حظي بها الإرث المعماري من لدن جميع الأطراف؛ منها ما سبق ذكره كحادثة إعفاء المسؤولين عن التجاوزات في أوراش الترميم، ومنها ما سيأتي الحديث عنه لاحقا.

فقد تراجعت سلطات الحماية عن مشاريع معمارية أنجزت بمجال المدن العتيقة. والنموذج هنا هو إعادة بناء أحد الأبواب بأسوار مدينة فاس على نمط أوروبي حديث مخالف للنموذج المعتاد محليا ووطنيا ويدعى "باب كامبيني" بمنطقة بوجلود بفاس. وهذا السلوك يمكن اعتباره استثناء في تعامل الحماية مع العمارة المحلية الأصيلة. بدليل حجم الاهتمام التشريعي والمؤسساتي والترميم الذي خصص لهذا التراث في المشروع الاستعماري الفرنسي بالمغرب. وهنا تطرح تساؤلات حول

خلفيات هذا الحادث؛ هل يتعلق الأمر بخطأ إداري سرعان ماتم تداركه بشكل طوعي؟ أم هو فعل مقصود يؤشر على تغيير في السياسة المتبعة في الموضوع تمت مواجهته برد فعل شعبي"محلي"؟

لقد سبق للإقامة العامة أن فتحت بابا ضخما بأسوار مدينة فاس، الذي هو باب بوجلود الحالي، سنة ١٩١٣م بتخطيط مهندس عسكري فرنسي.[١٩]وكان الجنرال ليوطي صارما في عدم مخالفة الذوق العام للساكنة. فأنشأ هذا الباب على نمط العمارة المغربية في هندسة الأبواب من زخرفة وألوان وعناصر تشكيلية ومواد بناء محلية وغيرها كما يظهر في الصورة. قاطعت الفئات الشعبية استعماله كمدخل للمدينة بل واعتبرت الدخول عبره خيانة شأنه في ذلك شأن من يخرج من المدينة العتيقة ليسكن في المجال الأوربي. دعمت وسائل الإعلام المحلية هذه المقاطعة، واعتبرت هذا التدخل تعديا على المدينة وتراثها..[٢٠]. وظل المغاربة يترددون في ولوجهم إلى المدينة وخروجهم منها على الباب القديم المحاذي للباب الجديد. وهو ما اضطر السلطات إلى إغلاقه في محاولة لفرض الولوج عبر الباب المحدث على الساكنة. أما في وسائل الإعلام الاستعمارية؛ فقد روجت لصورة هذا الباب في تقاريرها واعتبرت تهيئته بهذا الشكل بمثابة احترام للمغاربة ولحضارتهم وإبراز لقيمة المعمار المغربي وفنونه.

أما في حالة "باب كامبيني" نسبةً إلى مهندسه الإيطالي فالصدام بين النمط المحلي في عمارة الأبواب والنمط الأوربي للباب المحدث واضح. ولهذا اعتبر نشازا واستثناء على الأقل في مدينة فاس ذات الثقل التاريخي والسياسي آنذاك. وتم التراجع عن المشروع بمجرد الانتهاء منه سنة ١٩١٥ وعوض بباب على الطراز المغربي الأصيل. ولا يذكر في الوثائق التاريخية إلا نادرا.

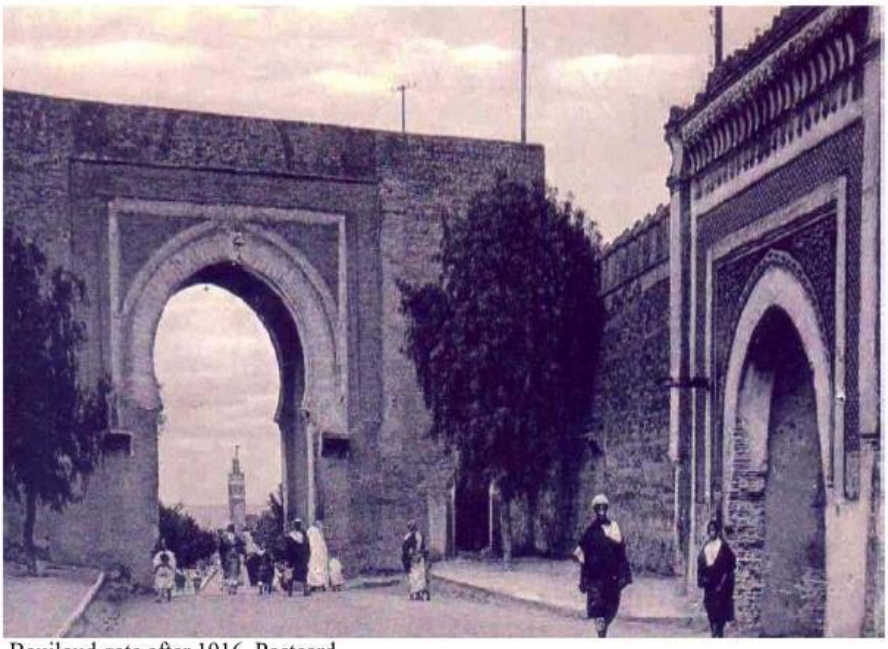

Boujloud gate after 1916. Postcard

الباب قبل التعديل

الباب بعد التعديل
منقول عن:
Living in a World Heritage Site; ethnography of the Fez medina (Morocco),A dissertation : by Manon Istsse submitted to the Department of Political and Social Sciences of the Free University of Brussels for the degree of Doctor in Anthropology, September 2013, P 322-323

خلاصات وتوصيات :

تكاد تجمع جل الدراسات حول السياسة الاستعمارية إزاء التراث المعماري بالمغرب، على أن المرحلة الأولى من الحماية من ١٩١٢ إلى ١٩٢٥ كانت مفصلية ومميزة، وتختلف عما بعدها من المراحل. ولا يمكن فهم هذه المتغيرات في السياسة الاستعمارية تجاه التراث بالمغرب بمعزل عن متغيرات ظرفية؛ بعضها موضوعي مرتبط بالتحولات العامة في العالم وتأثير الأحداث التاريخية الكبرى كالأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٢٩، والحرب العالمية الثانية ما بين ١٩٣٩_١٩٤٥، وتطور حركة عدم الانحياز، وظهور نظام القطبية الثنائية، والحرب الباردة...وغيره. والبعض الآخر مرتبط بالذات المغربية التي عرفت تطورات في الوعي بالمشروع الاستعماري وما ينطوي عليه من رغبة في إبراز تفوق القيم الثقافية الغربية على القيم الإسلامية في ميدان العمارة وتخطيط المدن.

وكيفما كان الحال، فقد بصمت الفترة الاستعمارية بالمغرب منهجية المحافظة على التراث المعماري,، سواء على مستوى التشريعات المتعلقة بالتراث وتسجيله ضمن قوائم الجرد، حيث هذه المرحلة أكثر إصدار ا للقوانين في هذا الصدد، أو على مستوى فتح أوراش الترميم، فكانت سلطات الحماية، وخصوصا في مرحلة حكم الجنرال ليوطي، أكثر اهتماما بترميم المعالم التاريخية الكبرى ذات الرمزية التاريخية كصومعة الكتبيين وصومعة حسان والمدارس المرينية وأسوار المدن ... ولا أبالغ إذا قلت أن ما تحقق من جهود في صون التراث المعماري المغربي في الفترة الاستعمارية لم يتحقق في مرحلة الاستقلال بدليل تعاظم مشاكل المدن التاريخية وتدهورها بعد استقلال المغرب وانشغال السلطات المغربية بتحديات بناء الدولة والصراع بين الأحزاب السياسية وتنامي الهجرة من البوادي نحو المدن.

ولم يتسن للمغرب تحقيق بعض التوازن والاهتمام بتراثه المعماري إلا مع دعم المنظمات الدولية وخصوصا منظمة اليونسكو منتصف السبعينيات من القرن الماضي. فبدأ مسلسل تصنيف المدن التاريخية تراثا إنسانيا, وكان مدينة فاس أولى مدن المغرب على هذه القائمة سنة ١٩٨١، وبذلك فتحت آفاق جديدة أمام مدن المغرب التاريخية لتحافظ على تراثها المعماري، وتضمن لنفسها مكانا ضمن قائمة التراث العالمي تباعا (مدينة مراكش ١٩٨١- مكناس ١٩٩٦- تطوان ١٩٩٧- مدينة الصويرة ٢٠٠١...).

إن السياسة الاستعمارية وآلياتها في المحافظة على التراث، بالرغم مما يمكن يثار حولها من تشكيك، استندت على قواعد يمكن إحياؤها وتقديمها كخلاصات[٦]:

- ضرورة الإنصات إلى الخبرة المحلية في الترميم والحرفيين التقليديين والاهتمام بتكوينهم المستمر
- اختيار الخبرة المتخصصة بالتراث في تولي أي مسؤولية لها صلة بتدبير التراث وإدارته
- أن يتحلى الساهرون على تسيير التراث وصونه بالقدرة على المراجعة متى ظهرت الحاجة لذلك، وهذا أيضا من دروس التدبير الاستعماري للتراث المعماري

مصادر ومراجع

- *الجريدة الرسمية المغربية*، الأمانة العامة للحكومة المغربية,
- روبير أصراف، *معطيات من تاريخ اليهود بفاس من ٨٠٠م إلى اليوم*، تعريب محمد مزين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، الرباط.
- Abdellah Ben mlih, *Structures politiques du Maroc colonial*, l'Harmattan, coll/ Histoire et perspectives méditerranéennes, 199O. - Didier Madras et Boris Maslaw, *Fés ; Capital artistique de l'Islam*, Edition Paul Bory, Casablanca, 1953
- Abdelmjid Arrif, *Le paradoxe de la construction du fait patrimonial en situation coloniale ; Le cas du Maroc, Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, Année 1994 Volume 73 Numéro 73_74, pp. 153-166
- Alain de Pommereau, *Dictionnaire des orientalistes de langue française*, Éditions IISMM-Karthala, 2008
- Daniel Rivet, *Lyauty et l'Institution du Protectorat Français au Maroc 1912-1913*, Ed. Le Harmattan, Paris, 1988 .
- Edmond Pauty, "*Rapport sur la Défense des villes*", *Hésperis*, Vol II, 1992, p 449
- Hélene Vacher, *Projection coloniale et ville rationalisée : le Rôle de l'espace coloniale dans la constitition de l'urbanisme en France 1900-1931*, Publications of the département of languages and intercultural studies, Aalborg University, Vol. 33, 2001.
- Nabila Oulebsir, *l'Invention de la tradition : les Travaux du comité du Vieil Alger (1905 – 1930)*, dans : Patrimoine et Modernité, Dominique Poulot (ed.), l'Harmattan, Paris, France, 1998, PP 211- 224

[١] - أنشئت هذه الهيئة سنة ١٩١٢م بموجب قرار المقيم العام الفرنسي المارشال ليوطي بتاريخ ٢٨ نونبر ١٩١٢، أنيطت به مهمة المحافظة على التراث المعماري...وخلال سنوات قليلة عرفت مجموعة من التسميات أطلق عليها اسم" مصلحة الفنون الجميلة والمآثر التاريخية" في سنة ١٩٢٤ وكانت هذه المصلحة في بدايتها تابعة لديوان المقيم العام، ثم تحولت بموجب ظهير ١٧ دجنبر ١٩٢٠ المتمم والمعدل لظهير ٢٦ يوليوز ١٩٢٠ إلى وصاية الإدارة العامة للتعليم العمومي والفنون الجميلة والآثار. المرجع : - الجريدة الرسمية المغربية، الأمانة العامة للحكومة، عدد ٥ بتاريخ ٢٩ نونبر ١٩١٢.

[٢] - ينظر تفاصيل عن شخصه وفترة توليه الإقامة بالمغرب في :

- Daniel Rivet, Lyautey et l'Institution du Protectorat Français au Maroc 1912-1913, Ed. L'Harmattan, Paris, 1988 .

[3]- Hélène Vacher, Projection coloniale et ville rationalisée : le Rôle de l'espace coloniale dans la constitution de l'urbanisme en France 1900-1931, Publications of the département of languages and intercultural studies, Aalborg Université, Vol. 33, 2001, p 95

[4]- Ben mlih Abdellah, Structures politiques du Maroc colonial, le Harmattan, coll/ Histoire et perspectives méditerranéennes, 199O, P 345

[٥] - تحتفظ فرنسا بصدى هذه الخطابات الممجدة للحضارة المغربية بلسان الجنرال ليوطي مؤرخة في نقيشة جدارية على قبره في باريس

[٦] - أنشئت هذه الهيئة سنة ١٩١٢م بموجب قرار المقيم العام الفرنسي المارشال ليوطي بتاريخ ٢٨ نونبر ١٩١٢، أنيطت به مهمة المحافظة على التراث المعماري...وخلال سنوات قليلة عرفت مجموعة من التسميات أطلق عليها اسم" مصلحة الفنون الجميلة والمآثر التاريخية" في سنة ١٩٢٤ وكانت هذه المصلحة في بدايتها تابعة لديوان المقيم العام، ثم تحولت بموجب ظهير ١٧ دجنبر ١٩٢٠ المتمم والمعدل لظهير ٢٦ يوليوز ١٩٢٠ إلى وصاية الإدارة العامة للتعليم العمومي والفنون الجميلة والآثار

[٧] - ينظر تفاصيل أكثر عنه وعن غيره من المستشرقين الفرنسيين في:

- Alain de Pom;mereau, *Dictionnaire des orientalistes de langue française*, Éditions IISMM-Karthala, 2008

[8] - - Classer un site, un monument, les déclarer d'intérêt historique ou esthétique et placer leur sauvegarde sous le contrôle de l'état. **Le Petit Larousse**, op.cit., v. classer

[9] - _ Nabila Oulebsir, l'Invention de la tradition : les Travaux du comité du Vieil Alger (1905 – 1930), dans : **Patrimoine et Modernité**, Dominique Poulot (ed.), l'Harmattan, Paris, France, 1998, PP 211- 224

[١٠] - الجريدة الرسمية، الأمانة العامة للحكومة المغربية,، رقم ٩٧,، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩١٤,، ص ٧٠٥

[11] Abdelmjid Arrif, Le paradoxe de la construction du fait patrimonial en situation coloniale ; Le cas du Maroc, *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, Année 1994 Volume 73 Numéro 73_74, pp. 153-166

[1] - Ibid, P 156 [2]

[١٣] - الجريدة الرسمية المغربية، الأمانة العامة للحكومة المغربية، عدد ٥ بتاريخ ٢٩ نونبر ١٩١٢

[14] - Bulletin Officiel du Maroc, n° 1480 du 7 mars 1941

[1] - Ibid, n° 603 du 13 mai 1925 [5]

[1] Ibid , n° 5 le 29 /11/1912 [6]

[1] - *Dictionnaire des orientalistes, op.cit., p 127* [7]

[١٨] - يقول **ادموند بوتي** في هذا الصدد :

"Nous nous sommes substitués, à eux pour garder les vestiges artistiques d'une civilisation brillante, nous avons étendu le manteau protecteur sur l'ensemble du site de la ville au milieu duquel elle surgit, aussi bien que sur les monuments ».

- Edmond Pauty, "Rapport sur la Défense des villes", Hésperis, Vol II, 1992, p 449

[1] - Didier Madras et Boris Maslaw, *Fés ; Capital artistique de l'Islam*, Edition Paul Bory, Casablanca, 1953, p 106 [9]

[٢٠] - على عكس الساكنة المسلمة بمدينة فاس اعتبرت الساكنة اليهودية بالمدينة فتح المعمر لأبواب في سور الملاح كبونافع وبوطويل عملا مرغوبا ويمثل إعلانا للحرية والمساواة. ينظر:

_ روبير أصراف، معطيات من تاريخ اليهود بفاس من ٨٠٠م إلى اليوم، تعريب محمد مزين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، الرباط، ص ١٨٢